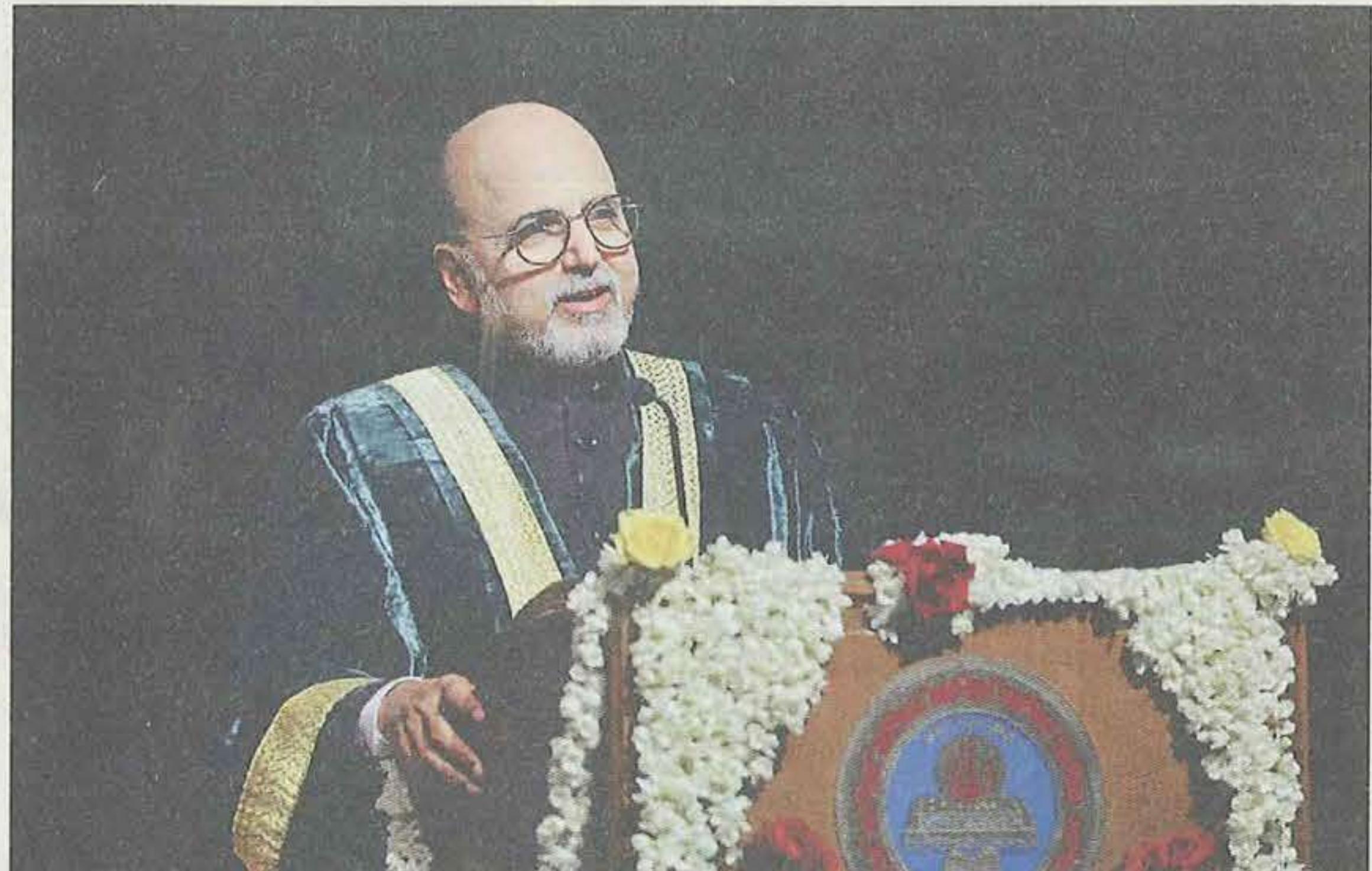


ومشاركة المرأة في الحكومة.. الرئيس التنفيذي لبنك الدوحة:

## تحسين الاستدامة عالمياً عبر المساواة بين الجنسين

الصندوق التصويت ضد أعضاء لجنة الحكومة، وفي المملكة المتحدة، اتخاذ برنامج التقاعد للجامعات، وهو أكبر برنامج للتقاعد في القطاع الخاص بالبلاد، الخطوة نفسها مصدرها بأنه سيصوت أو يمتنع عن التصويت لأعضاء لجنة ترشيحات مجلس الإدارة في حال لم يكن هناك أي سيدة في عضويته وليس هناك أي مهلة زمنية لأنضمام أي سيدة إليه. وهذا بإمكاننا القول بأن تحسين الاستدامة عالمياً يتم عبر المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة في الحكومة.

كما تحدث الدكتور ر. سيتارامان عن الإجراءات المقترنة لدعم المرأة قائلاً: "يتعين التأكد من المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة وحصولها على فرص متساوية في تولي القيادة بجميع مستويات اتخاذ القرار في الحياة الاقتصادية والعلمية، والقيام بإصلاحات تضمن حصول المرأة على حقوق متساوية مع الرجل في الموارد الاقتصادية والتملك والسيطرة على الأراضي وجميع أشكال الملكيات والخدمات المالية والإرث والموارد الطبيعية وفقاً إلى القوانين الوطنية، ومن حينها سنست بلجيكاً وفرنسا وإيطاليا وهولندا قوانين مشابهة. وفي الولايات المتحدة تكتيف استخدام التكنولوجيا الممكنة لا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عملية تمكين المرأة، واعتماد وتعزيز سياسات سليمة وتشريعات نافذة تشجع على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكن جميع النساء والفتيات على جميع الصعد".



وأشار الدكتور ر. سيتارامان إلى اتجاهات التنويع في العالم قائلاً: "كانت النرويج أول دولة في العالم تنسن في العام 2003 قانوناً يفرض على المؤسسات العامة تعين 40% من السيدات في مجالس إدارتها خلال خمسة أعوام وإلا فإنها ستضطر إلى دفع الغرامات أو حتى التصفية في حال عدم امتثالها للقانون".

الدوحة - الشرق

شارك الدكتور ر. سيتارامان الرئيس التنفيذي لبنك الدوحة في حفل التخرج الذي أقامته جامعة "شريماني ديكونفار ناناال بهات فايشفاف" للإناث في مدينة تشيناي وذلك بصفته الضيف الرئيسي. وخلال هذه المناسبة تطرق الدكتور ر. سيتارامان إلى هدف التنمية المستدامة المتمثل بتحقيق المساواة بين الجنسين قائلاً: "لا تُعد المساواة بين الجنسين مجرد حق أساسي من حقوق الإنسان بل دعامة أساسية لتحقيق السلام والاستدامة في العالم. إن تهميش المرأة يضع نصف سكان العالم خارج نطاق اغتنام فرصة المشاركة في بناء مجتمعات واقتصاديات مزدهرة. ولا تقتصر المساواة بالحصول على التعليم والعمل المناسب والمشاركة في صنع القرار الاقتصادي على كونها حقوقاً يجب أن تمتلكها المرأة، بل إن هذه المساواة تعود بالمنفعة على البشرية بأجمعها. فمن خلال الاستثمار بعملية تمكين المرأة سنحرز تقدماً على مستوى تحقيق المساواة بين الجنسين واستيفاء أهداف التنمية المستدامة ومحاربة الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في المجالات العامة والخاصة وتبني الإصلاحات التي تمنح المرأة حقوقاً متساوية بالموارد الاقتصادية وتملك العقارات".